

نظام العمل يكفل حقوق الوافدين ولا يفرق بينهم والعمال السعوديين في الحقوق والواجبات

## اهتمام المملكة بالقضاء على الاتجار بالأفراد ينطلق من مبادئها وقيمها الإسلامية الراسخة

أضحت مشكلة الاتجار في الأشخاص أحد التحديات الكبرى التي تهدد أمن وكيان المجتمعات البشرية واستقرارها كما أصبحت جرائمها تجارة تحتل المركز الثالث في الأرباح بعد تجارة السلاح والمخدرات فضلا عن أنها أصبحت أكثر نمواً واتساعاً حتى أصبحت مشكلة عالمية تخص جميع دول العالم سواء أكانت تلك الدول نقاط تجمع أو محطات عبور أو وجهة نهائية لتلك التجارة وتعد جرائمها الآن من الجرائم الدولية المنظمة العابرة للدول أو ما يسمى عبر الوطنية.

واسن  
(الرياض)



المملكة حريصة على عدم استغلال الوافدين

- قرار وزير العمل بحظر بيع التأشيرات والحصول على
- مقابل للتشغيل حماية لمنع استغلال الوافدين
- تشريعات المملكة ملزمة بالحفاظ على
- الكرامة والانظمة تجرم الاتجار بالأشخاص

وتعمل حكومة خادم الحرمين الشريفين على التصدي لمشكلة الاتجار في الأشخاص من خلال تحديث الأنظمة ذات العلاقة ومنها نظام العمل وإنشاء هيئات متخصصة تعنى بحقوق الإنسان، تأسست هيئة حقوق الإنسان من أجل حماية حقوق الإنسان بالمملكة وفق المعايير الدولية وعلى ضوء الشريعة الإسلامية التي جرت كل تجاوز على الإنسان وكرامته كما أن الهيئة وفق ما صدر في نظامها الأساسي تعمل على تنفيذ الجهات الحكومية للأنظمة واللوائح فيما يتعلق بحقوق الإنسان وهذا ما نصت عليه المادة الخامسة من تنظيم الهيئة.

كما رخصت حكومة خادم الحرمين الشريفين لحقوق الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومن أهم أهدافها العمل على حماية حقوق الإنسان وفقاً للنظام الأساسي للحكم في المملكة وما ورد في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها المتخصصة وبما لا يخالف الشريعة الإسلامية. أما أهم وأبرز اختصاصاتها فتتم في تلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات المختصة والتحقق من

وسبقت الشريعة الإسلامية القوانين الدولية في حفظ كرامة الإنسان وحقوقه فباعتد بتحديد العقاب الزاجر لمن يعتدى على هذه الحقوق ويفسد في الأرض وأضعة في المقام الأول حماية حقوق الجماعة.

وبما أن دستور المملكة هو القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة فإن جميع أنظمتها وتشريعاتها وقوانينها مستمدة من الكتاب والسنة ولا يمكن لاية قاعدة قانونية أخرى أيا كان مصدرها أن تخالف ما ورد من مبادئ في القرآن والسنة .

وقد أشارت المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم في المملكة على أن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله وسنة رسوله كما نصت المادة السابعة من النظام نفسه على أنه يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله وسنة رسوله كما أن المادة ٢٦ من نفس النظام تنص أيضاً على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.

ومن هنا فإن أهم مكون لحقوق الإنسان في النظام القانوني للمملكة العربية السعودية هو أحكام الشريعة الإسلامية.

عنى بالإنسان ونظم حياته بمختلف جوانبها وكرمه أيما تكريم إذ يقول الحق تبارك وتعالى في سورة الإسراء «ولقد كرمتنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً» وكفل الدين الإسلامي للإنسان حقوقاً كثيرة منها حقه في الحياة وفي المساواة وفي الكرامة وفي العدل وفي الأمن وفي الحرية وحفظ له الضرورات الخمس وهي الدين والنفس والعرض والمال والعقل.

وتحرم جل الأنظمة والقوانين في المملكة الاتجار في الأشخاص سواء كانوا عمالاً أو أطفالاً /من كلا الجنسين وتستند أخلاقياً وديناً على قواعد متينة تستمد مرجعيتها من القيم والمثل المتأصلة في المجتمع السعودي المنسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم كل ما يمس كرامة الإنسان وهي مصدر التشريع الأول في المملكة وتمنع أي شكل من أشكال التلاعب بالبشر أو المساس بكرامتهم أو التعرض لهم بأذى كما تجرم القوانين واللوائح المعمول بها في المملكة جريمة الاتجار بالأفراد وتتم محاسبة ومعاقبة كل من يقوم بذلك.

ويقصد بتعريف الاتجار في الأشخاص كما عرفه بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار في الأشخاص بأنه تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقتل أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الإكراه أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف أو ابتغاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو المخدرات الشبيهة بالرقي أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

### اهتمام المملكة

وتولت المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله اهتماماً بالإنسان بوصفه الهدف الأسمى والغاية الأهم للتنمية الشاملة عامة بكل قطاعاتها والتنمية البشرية والتنمية المستدامة على وجه أخص فهو أداة التنمية البشرية وصانعها ومحركها الأساسي وهي بذلك تنطلق من مبادئ ديننا الإسلامي الشامل الذي

النساء والأطفال المكمّلين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

وفي قرآن مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت في ١٠ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ الموافق ٢٥ يونيو ٢٠٠٧م.

٩ / ميثاق حقوق الطفل في الإسلام.

١٠ / الموافقة على اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها في ١ محرم ١٤٢٢ الموافق ٢٦ مارس ٢٠٠١م التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دورته ٨٧ / التي عقدت في جنيف في شهر يونيو ١٩٩٩م / الموافقة على التوصية رقم / ١٩٠ / بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها بالصيغة المرققة التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دورته / ٨٧ / التي عقدت في جنيف في شهر يونيو ١٩٩٩م .

#### حقوق العمالة

كما صدر قرار بنوع من عمره دون ١٨ سنة من ركوب الهجن في سباقات الهجن وتضمن رئيس مجلس إدارة منظمة العمل الدولية آنذاك اللورد بيل بريت عالياً صدور مثل هذا القرار من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد آنذاك ووصفه بأنه خطوة ممتازة في سبيل القضاء على عمل الأطفال مؤكداً أن وزن المملكة العربية

فبراير ١٩٩٦م مع تحفظ على المواد التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

٥/ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الموقعة في ٢١ ديسمبر ١٩٦٥م وانضمت إليها المملكة في نوفمبر ١٩٩٧م . مع تحفظ عام على ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وتحفظ خاص على المادة ٢٢ الخاصة بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية .

٦/ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الموقعة في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩م والمنظمة إليها المملكة في ديسمبر ٢٠٠٠م . مع تحفظ عام على كل ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

٧ / الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي تمت الموافقة عليه في القمة العربية في تونس عام ٢٠٠٤م ويشتمل على مجموعة من الحقوق والضمانات التي لا بد من النص عليها في الأنظمة والتشريعات المحلية .

٨ / بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين براً أو بحراً أو جواً.

وبروتوكول منع ووقف الاتجار بالأشخاص وبخاصة

الإسلامية وقرره الاتفاقيات الدولية لتشجيع أكبر قدر ممكن من الدول على الانضمام إليها ومن المعروف أنه غالباً ما تتصّف الاتفاقيات الدولية بالطابع الذي لا يعطي أهمية للهوية والخصوصية الدينية والاجتماعية والثقافية لكل بلد على حدة .

وقد صوتت المملكة العربية السعودية لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقر في ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨م .

ومن أبرز الاتفاقيات والبروتوكولات المكتملة لها التي انضمت إليها المملكة العربية السعودية ما يلي:

١/ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٧م وتحفظت المملكة على المادتين ١٦ و١٨ منه .

٢/ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة ١٠ ديسمبر ١٩٨٤م والتي انضمت إليها المملكة في نوفمبر ١٩٩٧م .

٣/ إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان الذي اعتمدهت منظمة المؤتمر الإسلامي في ٥ أغسطس ١٩٩٠م .

٤/ اتفاقية حقوق الطفل الموقعة في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩م والتي انضمت إليها المملكة في

دعوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان وتقديم الإراء والمقترحات للهيئات الحكومية والأهلية للعمل على التثقيف ونشر المعلومات في مجال حقوق الإنسان وإقامة المؤتمرات والندوات والحلقات المحلية والأقليمية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان ونشر إصدارات متخصصة تعنى بحقوق الإنسان .

واهتمام المملكة العربية السعودية بالقضاء على هذه المشكلة التي تمس كرامة الجنس البشري لا يطلاق من الإهتمام الدولي بهذه الظاهرة وإنما ينطلق من مبادئها وقيمها الراسخة المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة التي تمثل المصدر الأساس للتشريع في المملكة .

#### الانضمام للاتفاقيات الدولية

ولأن المملكة العربية السعودية عضو فاعل في المجتمع الدولي فقد انضمت الى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وتحفظت على كل ما يتعارض فيها مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة وهذه التحفظات وضع طبيعي يفرضه النظام الأساسي للحكم والتزام المملكة بأحكام الشريعة

المصدر :

عكاظ

التاريخ :

15-09-2007

الصفحات :

9

العدد : 14994

المسلسل : 71

السعودية سيكون له تأثير كبير في محاكاة الدول الأخرى في المنطقة لما قامت به وأثنى في مؤتمر صحفي عقد في مدينة الرياض في ٢٧ ذو القعدة ١٤٢٣هـ الموافق ٣٠ يناير ٢٠٠٢ على برامج الضمان الاجتماعي في المملكة مؤكدا أنها جزء مهم في تدعيم السلام الاجتماعي في أي بلد من البلدان.

كما صدر قرار صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية رئيس مجلس القوى العاملة سابقا في ٧/٨/١٤٢٢هـ لجميع إمارات المناطق والجهات الحكومية المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الاطفال من مزاوله البيع في

تقاطعات الطرقات وغيرها من المهن الأخرى ان المملكة العربية السعودية من خلال تشريعاتها الإسلامية وانظمتها ملزمة بالحفاظ على الكرامة الإنسانية وعلى تحقيق التعامل الإنساني الرفيع وشريعتنا تحتم العقاب على كل من يخالف ذلك وفق معايير وجهات وضعت من اجله وعبر قنوات العدالة مثل المحاكم والهيئات والإدارات المعنية برفع الظلم عن المتضررين وحماية الحقوق.

وفيما يتصل بحماية العمالة الوافدة ومنع استغلالها والانتقاص من حقوقها او الاساءة اليها يتم العمل بتطبيق

نظام العمل والعمال بما في ذلك مع المتاجرة بتأشيرات العمل. ويكفل نظام العمل والعمال بالمملكة العربية السعودية حقوق العمالة الوافدة حيث يتضمن نصوصا صريحة تحمي حقوق العمالة الوافدة ولا يفرق هذا النظام بين العامل السعودي وبين العامل الوافد فيما يتعلق في الحقوق والواجبات.

#### حظر بيع التأشيرات

وقد صدر قرار وزارة العمل في ٤ / ٧ / ٢٠٠٤م القاضي بحظر جميع أشكال المتاجرة بالأشخاص مثل بيع التأشيرات والحصول على مقابل لتشغيل

العامل وتحصيل مبالغ منه مقابل تأشيرة الدخول وتأشيرة الخروج والعودة ورخصة العمل ورخصة الإقامة والاخلال بالالتزامات التعاقدية والاستخدام غير الإنساني والمعاملة غير الإنسانية وغير الاخلاقية وكذلك تشغيل الاطفال واستغلالهم والاستخدام بهدف التسول ونص القرار على معاقبة من يرتكب أيًا من تلك المخالفات بمنعه من الاستقدام لمدة خمس سنوات الى جانب العقوبات المنصوص عليها في الانظمة ذات العلاقة وقد تضمن القرار عقوبات اضافية تشمل الحرمان من الاستقدام نهائيا في حال تكرار المخالفة.